

## تفسير البحر المحيط

@ 431 وقال أبو زيد يقال رين بالرجل يران به ريناً إذا وقع فيما لا يستطيع منه الخروج . الرحيق قال الخليل أجود الخمر . وقال الأخفش والزجاج الشراب الذي لا غش فيه . قال حسان :

بردى يصفق بالرحيق السلسل .

نافس في الشيء رغب فيه ونفست عليه بالشيء أنفست نفاسة إذا بخلت به عليه ولم تحب أن يصير إليه . التسنيم أصله الارتفاع ومنه تسنيم القبر وسنام البعير وتسنمته علوت سنامه . الغمز الإشارة بالعين والحاجب . .

{ وَيَلُّ لِّلْمُطَفِّفِينَ \* الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ  
يَسْتَوُونَ \* وَإِذَا كَالُوا لَهُمْ أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ يُخْسِرُونَ \* أَلَا يَظُنُّ  
أُولَئِكَ أَنزَّاهُمْ مَّبْعُوثُونَ \* لِيَوْمٍ عَظِيمٍ \* يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ  
لِرَبِّ الْعَالَمِينَ \* كَلَّا - إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سَجِّينٍ \* وَمَا  
أَدْرَاكَ مَا سَجِّينٌ \* كِتَابٌ مَّزْمُورٌ \* وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ \*  
الَّذِينَ يُكَاذِبُونَ بِلَيْوَالِهِمْ \* وَمَا يُكَاذِبُ بِهِ إِلَّا كُفٌّ مُعْتَدٍ  
أَثِيمٍ \* إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأُولِينَ \* كَلَّا -  
بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ \* كَلَّا - إِنَّ زَهْرَهُمْ  
رَبَّيَّهُمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَّ حُجُوبُونَ \* ثُمَّ - إِنَّ زَهْرَهُمْ لَمَّ الْوَالِدِ الْجَحِيمِ \*  
ثُمَّ - يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَاذِبُونَ } . .

هذه السورة مكية في قول ابن مسعود والضحاك ومقاتل ، مدنية في قول الحسن وعكرمة ومقاتل أيضاً . وقال ابن عباس وقتادة : مدنية إلا من { إِنَّ الَّذِيْنَ أَجْرَمُوا } إلى آخرها ، فهو مكِّي ، ثمان آيات . وقال السدي : كان بالمدينة رجل يكنى أبا جهينة ، له مكيان ، يأخذ بالأوفى ويعطي بالأنقص ، فنزلت . ويقال : أنها أول سورة أنزلت بالمدينة . وقال ابن عباس : نزل بعضها بمكة ، ونزل أمر التطفيف بالمدينة لأنهم كانوا أشد الناس فساداً في هذا المعنى ، فأصلحهم الله بهذه السورة . وقيل : نزلت بين مكة والمدينة ليصلح الله تعالى أمرهم قبل ورود رسوله صلى الله عليه وسلم ) . والمناسبة بين السورتين ظاهرة . لما ذكر تعالى السعداء والأشقياء ويوم الجزاء وعظم شأن يومه ، ذكر ما أعد لبعض العصاة ، وذكرهم بأخس ما يقع من المعصية ، وهي التطفيف الذي لا يكاد يجدي شيئاً في تثير المال وتنميته . .

{ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ } : قبضوا لهم ، { وَإِذَا كَالُواَهُمْ أَوْ  
وَزَنُواَهُمْ } ، أقبضوهم . وقال الفراء : من وعلى يعتقبان هنا ، اكتلت على الناس ،  
واكتلت من الناس . فإذا قال : اكتلت منك ، فكأنه قال : استوفيت منك ؛ وإذا قال : اكتلت  
عليك ؛ فكأنه قال : أخذت ما عليك ، والظاهر أن على متعلق باكتالوا كما قررنا . وقال  
الزمخشري : لما كان اکتيالهم من الناس اکتيالاً يضرهم ويتحامل فيه عليهم ، أبدل على  
مكان من للدلالة على ذلك ؛ ويجوز أن يتعلق بيستوفون ، أي يستوفون على الناس خاصة ، فأما  
أنفسهم فيستوفون لها . انتهى . وكال ووزن مما يتعدى بحرف الجر ، فتقول : كلت لك ووزنت  
لك ، ويجوز حذف اللام ، كقولك : نصحت لك ونصحتك ، وشكرت لك وشكرتك ؛ والضمير ضمير نصب ،  
أي كالوا لهم أو وزنوا لهم ، فحذف حرف الجر ووصل الفعل بنفسه ، والمفعول محذوف وهو  
المكيل والموزون . وعن عيسى وحمزة : المكيل له والموزون له محذوف ، وهم ضمير مرفوع  
تأكيد للضمير المرفوع الذي هو الواو . وقال الزمخشري : ولا يصح أن يكون ضميراً مرفوعاً  
للمطففين ، لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد ، وذلك أن المعنى : إذا أخذوا من الناس  
استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا . وإن جعلت الضمير للمطففين ، انقلب إلى قولك : إذا  
أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام  
متنافر ، لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر . انتهى . ولا تنافر فيه بوجه ، ولا فرق  
بين أن يؤكد الضمير وأن لا يؤكد ، والحديث واقع في الفعل . غاية ما في هذا أن متعلق  
الاستيفاء ، وهو على الناس ، مذكور وهو في { كَالُواَهُمْ أَوْ } و { زَنُواَهُمْ } ، محذوف  
للعلم به لأنه معلوم أنهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كان لأنفسهم ، إنما يخسرون ذلك  
لغيرهم . وقال الزمخشري : فإن قلت : هل لا . قيل أو اتزنوا ، كما قيل أو وزنوهم ؟ قلت :  
كأن المطففين كانوا لا يأخذون ما يكال ويوزن إلا بالمكاييل دون الموازين لتمكنهم  
بالاكتيال من الاستيفاء